

# الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي

في الزراعة العربية

(دراسة حالة دول مختارة)

أطروحة تقدم بها

شعفل علي محسن عمير

إلى

مجلس كلية الزراعة والغابات في جامعة الموصل  
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة

في الاقتصاد الزراعي

بإشراف

الأستاذ الدكتور

سالم يونس سلطان النعيمي

# المحتويات

الصفحة

الموضوع

أ - د	الخلاصة .....
هـ	المحتويات .....
ز	قائمة الجداول .....
ح	قائمة الملاحق .....
3-1	المقدمة .....
23-4	الفصل الأول : أدبيات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي .....
4	المبحث الأول : مفهوم الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية .....
7	1. الإطار العام لسياسات التثبيت الاقتصادي والتعديلات الهيكلية .....
10	2. الإصلاح الاقتصادي والعولمة .....
13	3. التنمية الاقتصادية في إطار التعديلات الهيكلية .....
17	المبحث الثاني : الدراسات السابقة .....
41-24	الفصل الثاني : الوضع الزراعي العربي ودوافع التكيف وآليات التنفيذ .....
26	المبحث الأول : حالة الزراعة العربية ومتطلباتها .....
26	1. دور الزراعة في الاقتصاديات العربية .....
29	2. الزراعة العربية والسياسات المتبعة .....
32	3. مبررات ودوافع الإصلاح الاقتصادي لقطاع الزراعة .....
35	المبحث الثاني : آلية تنفيذ البرامج الإصلاحية .....
35	1. مصادر تمويل البرامج الإصلاحية .....
38	2. الدول المختارة ومعايير اختيارها .....
80-42	الفصل الثالث : النموذج القياسي المقترح والتحليل الكمي .....
42	المبحث الأول : النموذج القياسي المقترح .....
45	المبحث الثاني : التحليل الكمي لأثر برامج الإصلاح الاقتصادي .....
46	1. نتائج التحليل الكمي لدول الإصلاح الاقتصادي غير النفطية .....
56	2. نتائج التحليل الكمي لدول التحكم الاقتصادي .....
64	3. نتائج التحليل الكمي لدول الربيع النفطي .....

72	المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات .....
72	أولاً: الاستنتاجات .....
77	ثانياً: التوصيات .....
87-79	المصادر .....
79	أولاً: المصادر العربية .....
86	ثانياً: المصادر الأجنبية .....
93-88	الملاحق .....
A-D	الملخص باللغة الإنكليزية .....

## المقدمة

تقوم غالبية الدول النامية ومنها العربية حالياً بتطبيق برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي سواء بتمويل ذاتي أو بمساعدة مؤسسات التمويل الدولية أو الإقليمية وتأتي هذه البرامج استجابة لمتطلبات التغيرات المضطربة في نمط البيئة الخارجية والظروف الملحة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي كما جاءت أهمية برامج التكيف الاقتصادي والتعديلات الهيكلية استجابة أو رد فعل للضرورة الاقتصادية التي عانت منها الدول العربية خلال الثمانينات والتسعينات ، واستهدفت برامج الإصلاح الاقتصادي استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي للحد من ظاهرة التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات كما استهدفت هذه البرامج تحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي المستمر وتحسين مستويات المعيشة والحد من ظاهرة البطالة .

وتتمثل الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي العربي بارتفاع الأهمية النسبية للعلاقة بين الناتج المحلي الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي خاصة في دول الإصلاح الاقتصادي غير النفطية فضلاً عن ارتفاع الأهمية النسبية للعمالة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة كما تعد الاختلالات الهيكلية السكانية بين الريف والمدينة من السمات المميزة للاختلالات في القطاع الزراعي وعليه فإن هذه الدراسة سوف تبحث في انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي على القطاع الزراعي لدول عربية مختارة تتناول طبيعة آثار هذه البرامج وطبيعة دور الدولة في إدارة الاقتصاد وأبعاد هذا الدور وما هي الآليات والسياسات التي من خلالها تستطيع الدولة ومن خلال مسارات هذه البرامج وبما يحقق الأهداف المرجوة منها ونظراً لأن بعض الدول العربية قد بدأت في تنفيذ سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي من نقاط زمنية مختلفة فإن دراسة طبيعة هذه البرامج ستأخذ تقسيمات مختلفة تبعاً للحقب الزمنية التي بدأت فيها برامج الإصلاح الاقتصادي وطبيعة الأنظمة الاقتصادية لدول العينة ، وانطلاقاً من مضمون هذه الدراسة فإن الإصلاحات الاقتصادية في القطاع الزراعي ستأخذ الحيز الكبير منها رغم طبيعة تداخل متغيرات الاقتصاد الكلي .

وجدير بالذكر فإن الدول المختارة قيد الدراسة تختلف في طبيعة الاختلالات الهيكلية فيما بينها من حيث الأهمية النسبية لكل قطاع وفي كل الأحوال فإن القطاع الزراعي يعد في مقدمة القطاعات من حيث الاختلالات الهيكلية ويعزى السبب وراء هذه الاختلالات في جزء كبير منها إلى تزايد عرض العمل المزرعي وانخفاض إنتاجيته .

### مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة بأن القطاع الزراعي العربي يعاني من اختلالات هيكلية كانت سبباً في تخلف هذا القطاع وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن الاختلالات في هيكل العمالة لهذا القطاع والتي تعد السمة التي يتسم بها القطاع الزراعي العربي . الأمر الذي يستوجب تبني برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية للحد من هذه الاختلالات

### أهمية الدراسة

إن برامج التكيف الاقتصادي والتعديلات الهيكلية في الاقتصاديات النامية لم تكن وليدة اليوم وإنما جاءت استجابة لما تملية شروط العولمة واستعداداً للتعامل مع معطيات الاقتصاد الحر ، كما تعد هذه البرامج حلاً لمشكلة اقتصادية تمثلت في وجود اختلالات في الهيكل الاقتصادي في الدول النامية لاسيما هيكل القطاع الزراعي لذلك فإن التعديلات الهيكلية تعد من أهم الشروط الضرورية لمنافسة الدول المتقدمة . وتتأتى أهمية هذه الدراسة من أهمية الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لإحداث التحول المطلوب لهذا القطاع

### فرضية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على فرضية مفادها إن الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي هي المحدد الرئيس أمام النهوض بالقطاع الزراعي في دول العينة وتعد هذه الاختلالات العائق الأكبر أمام قدرة الإنتاج الزراعي العربي من منافسة مثيله من القطاعات في الدول المتقدمة لذلك فإن برامج الإصلاح الاقتصادي هي واحدة من أهم الأدوات التي يمكن إن ترتقي بالحد من هذه الاختلالات ، ويسعى البحث لإثبات صحة هذه الفرضية من عدمها فإن تحقق ذلك فهو الهدف المقصود .

### هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تبيان أثر برامج التثبيت الاقتصادي والتعديلات الهيكلية على الزراعة العربية وذلك لدول العينة قيد الدراسة ، ومن خلال نموذج كمي يأخذ في حسابه جميع الظروف المحيطة بالبلد المطبق لهذه التعديلات الخارجية منها والداخلية والكلية منها والجزئية ، كما تهدف الدراسة إلى بيان نواحي القصور في تطبيق هذه البرامج ، والخروج بتوصيات تتضمن معالجة نقاط الخلل في تطبيق مثل هذه البرامج .

## منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة منهجية خاصة تمثلت في :

1. تقسيم الدول قيد الدراسة إلى مجموعات تعكس طبيعة تعاملها مع هذه البرامج وكالاتي :  
- مجموعة دول الإصلاح الاقتصادي غير النفطية ، الجمهورية اليمنية أنموذجاً .  
- مجموعة دول الريع النفطي ، المملكة العربية السعودية أنموذجاً .  
- مجموعة دول التحكم الاقتصادي ، الجمهورية العربية السورية أنموذجاً .
  2. المقارنة بين حقبتَي الإصلاح الاقتصادي وما قبل الإصلاح الاقتصادي للوقوف أمام تقييم واضح لمدى اقتراب أو ابتعاد برامج الإصلاح الاقتصادي من الأهداف المرسومة لهذه البرامج .
  3. اختيار متغيرات للنموذج المقترح تكون متناغمة وطبيعية أثارها في كل مجموعة بحيث تكون تلك المتغيرات قادرة على تقييم اثر البرامج على الأداء الاقتصادي . وقد اعتمدت هذه الدراسة أسلوبين للتحقق من قياس اثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الزراعة في دول العينة :  
- الأسلوب الأول اعتمد على قياس نمط التغير في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة على حدة وذلك خلال حقبتَي ما قبل وما بعد الإصلاح الاقتصادي لقياس الأثر الذي انتاب المتغيرات بعد عملية الإصلاح .  
- الأسلوب الثاني اعتمد على قياس نمط التغير في هيكل العمالة في القطاع الزراعي بعد الإصلاح الاقتصادي والذي يعد من المؤشرات الهامة في قياس مدى نجاح السياسات في تنفيذ هذه البرامج .
- اعتمدت هذه الدراسة على نموذج تشنري في قياس التغيرات التي تنتاب المتغير الهيكل لاسيما نمط التغير في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وهو متغير هيكل مع تطوير للنموذج المذكور تمثل بإضافة متغيرات أخرى تعد ذات أهمية كبيرة في قياس التغيرات التي تطرأ على المتغير الهيكل نتيجة تبني برامج الإصلاح الاقتصادي وعليه فلم يعد نموذج تشنري بمتغيراته المعرفة بل أضيف إليه متغيرات يراها الباحث مهمة وتعكس إلى حد كبير مدى اقتراب أو ابتعاد البرامج الإصلاحية من تحقيق أهدافها .
- وقد استخدم التحليل الكمي في تقدير معلمات المتغيرات المستقلة وقياس حجم تأثير كل منها معتمدين في ذلك على استخدام الحاسب الآلي وبموجب البرنامج المكتبي (Minitab).

## الخلاصة

إن التثبيت الاقتصادي والتعديلات الهيكلية من أهم البرامج التي توليها السياسات الاقتصادية في الدول النامية والعربية على وجه الخصوص أهمية كبيرة حيث تتناول معالجة الاختلالات الهيكلية على مستوى القطاعات الاقتصادية وفي هذه الدراسة تم التركيز على معالجة الاختلالات التي تنتاب القطاعات الزراعية في كل من اليمن وسوريا والمملكة العربية السعودية وتم اختيار هذه الدول عينة تمثل الدول العربية في تبايناتها الفكرية والموردية كما تم الاعتماد على متغيرات هيكلية متشابهة مع بعض الاختلافات في النموذج الاقتصادي الذي تم اعتماده لدول العينة فقد تم اختيار المتغيرات التي يرى فيها الباحث بأنها أكثر المتغيرات تأثيراً على المتغير الهيكلية ، وبحسب الأولوية التي توليها هذه الدول في معالجة الاختلالات الاقتصادية في قطاعاتها الزراعية برزت تباينات ملحوظة في طبيعة التعامل مع هذه الاختلالات، فمن الدول من تعامل مع هذه الاختلالات على إنها إحدى المشاكل التي تعوق ظاهرة الثنائية وكان معالجة هذه الاختلالات هو الهدف لتنوع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني كما تعد سببا في امتصاص القوى العاملة التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية ولذلك تم التركيز على إحلال الآلة محل الأيدي العاملة لتوفير القوى العاملة للقطاعات الأخرى وتحديث القطاع الزراعي حتى يساهم بشكل فاعل في الناتج المحلي الإجمالي ، وتعد السعودية من الدول التي تبنت هذا النهج .

وهناك من الدول من تعد القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية في توفير احتياجات البلد من السلع الزراعية والغذائية وكأهم مصدر لتوفير النقد الأجنبي ويعد تطوره وتحديثه من أهم أولويات برامجها الإصلاحية مع استمرار هذه الدول في دعم القطاع الزراعي وتحديد أسعار بعض السلع الزراعية وعادة ما تكون هذه الدول ذات نهج اشتراكي يكون الإصلاح المالي والإداري أحد أهم مضامين برامجها الإصلاحية بعيداً عن تأثيرات منظمات التمويل الدولية والاعتماد على الذات في تمويل هذه البرامج وتعد سوريا أنموذجاً لهذا التوجه .

وهناك من الدول من تعاني أصلاً من تخلف القطاع الزراعي رغم إن القطاع الخاص هو المسيطر على قطاع الزراعة وكانت أولويات معالجة الاختلالات في هذا القطاع رفع الدعم عن السلع الزراعية وتخفيض في قيمة العملة المحلية وتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع فضلاً عن تحديث هذا القطاع وتطويره وترك الحرية لآلية السوق في تحديد السعر الحقيقي للسلع الزراعية بعيداً عن تدخل الدولة وتعد اليمن أنموذجاً لهذه الدول .

وفي هذا الصدد اعتمدت الدراسة أسلوبين لبيان نمط الاختلالات في القطاع الزراعي الأسلوب الأول اعتمد على بيان نمط التغير في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ، أما الأسلوب الثاني فقد اعتمد على بيان نمط التغير في هيكل العمالة في الحقبة التي تبنت فيها دول العينة برامج الإصلاح الاقتصادي .

واعتمد التحليل الإحصائي لنمط التغير في (المتغير الهيكلية) نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ، المقارنة بين حقبتين ما قبل وما بعد الإصلاح الاقتصادي لنموذج أخذ متغيرات متشابهة للحقتين حتى يتبين مقدار التغيرات التي انبثقت عن المتغيرات بعد تبني البرامج الإصلاحية سواء بالسلب أو الإيجاب وقد تبين من الدراسة إن هناك مؤشرات إيجابية في بعض المتغيرات بعد تبني الإصلاح الاقتصادي مع بقاء بعضها دون تغير يذكر. فمثلاً في اليمن ظهرت نتائج إيجابية لمتغير سعر الصرف ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى معدل التراكم الرأسمالي والواردات الزراعية هذا في مدة الإصلاح الاقتصادي بعد إن كانت غير مؤثرة أو ترتبط بعلاقة غير منطقية مع المتغير الهيكلية . فيما لم تظهر معنوية المتغيرات الأخرى في النموذج المقترح .

أما التحليل الإحصائي لنمط التغير في هيكل العمالة بعد تبني الإصلاح الاقتصادي فقد بين إن العمالة الزراعية في اليمن أخذت بالنقصان مع مرور الزمن وإن هناك تعديل ونتائج جيدة في هيكل العمالة بعد الإصلاح الاقتصادي .

- أما في سوريا ذات التحكم الاقتصادي فقد ترك هذا النهج بعض الآثار السلبية بعد تبني الإصلاح الاقتصادي لاسيما فيما يخص نمط التغير في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ، مثل الثبات النسبي لسعر الصرف فضلاً عن تثبيت أسعار بعض المحاصيل الزراعية التي لم تعط لهذا المتغير دوراً إيجابياً في زيادة المتغير الهيكلية ، وقد اقتصر النتائج الإيجابية بعد تبني الإصلاح الاقتصادي في ارتفاع الرقم القياسي لإنتاج الفرد من السلع الزراعية والناتج عن تحديث هذا القطاع وتطوير المهارات الزراعية في هذا البلد ، فضلاً عن دور زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في زيادة المتغير الهيكلية في مدة الإصلاح الاقتصادي . وزيادة الانفتاح الاقتصادي مع تبني البرامج الإصلاحية كان له دور ملحوظ في زيادة المتغير الهيكلية . كما إن ارتفاع الرقم القياسي لإنتاج الغذاء ساهم في زيادة المتغير الهيكلية بعد تبني البرامج الإصلاحية .

أما عن نمط التغيير في هيكل العمالة في سوريا بعد تبني الإصلاح الاقتصادي فقد عكست اختلالاً كبيراً في هذا المتغير ، إذ إن العمالة الزراعية في سوريا استمرت بالزيادة بعد تبني برامج الإصلاح الاقتصادي .

- وفي السعودية ظهرت بعض النتائج الإيجابية بعد تبني البرامج الإصلاحية وبقاء بعض السلبيات في نمط التغيير في قيمة الناتج الزراعي (متغير هيكلية) فمثلاً لم تتمتع أسعار الصرف بالمرونة خلال حقبتى الدراسة كما إن الدعم الكبير للمنتجات الزراعية في المملكة قد انعكس سلباً على دور الأسعار المزرعية في تحقيق أهدافها حيث لم يكن لهذا المتغير أي دور على المتغير الهيكلية في مدة الإصلاح الاقتصادي بعكس ما كانت عليه في الحقب السابقة ، أما الجوانب الإيجابية التي نتجت عن تبني البرامج الإصلاحية فقد تركزت في تعديل اثر كل من الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية ، والرقم القياسي لإنتاج الفرد من السلع الزراعية من متغيرات ليس لها أي تأثير معنوي إلى متغيرات ذات تأثير معنوي ومرتبطة بعلاقة موجبة مع المتغير الهيكلية أما متغير التكنولوجيا الميكانيكية فقد ارتبط بعلاقة إيجابية وتأثير معنوي مع المتغير الهيكلية خلال حقبتى الدراسة .

أما عن نمط التغيير في هيكل العمالة بعد الإصلاح الاقتصادي فقد كانت المملكة من الدول التي حققت تغييرات مرغوبة في هذا الجانب فقد أدى تحديث القطاع الزراعي إلى تغير ملحوظ في هيكل العمالة في هذا القطاع تمثل في انخفاض في القوى العاملة الزراعية باستمرار بعد تبني برامج الإصلاح الاقتصادي .

وعليه فقد اشتملت الدراسة على ثلاثة فصول تناول الفصل الأول الخلفية التاريخية لبرامج التثبيت الاقتصادي والتعديلات الهيكلية فضلاً عن الإطار النظري لهذه الدراسة كمفاهيم عامة تسبق الأطر التطبيقية وتمهد لفهمها ، كما أشتمل هذا الفصل على عرض مرجعي لعدد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، وأشتمل هذا الفصل على مبحثين تناول المبحث الأول شرحاً لأدبيات التكيف الاقتصادي والتعديلات الهيكلية ومفاهيم لهذه المصطلحات أشتمل أيضاً على الإطار العام لسياسات التثبيت الاقتصادي والتعديلات الهيكلية كما تضمن ربط الإصلاح الاقتصادي بالعمالة ، وتضمن أيضاً هذا المبحث تسليط الضوء على التنمية في إطار التعديلات الهيكلية .

أما المبحث الثاني فقد تناول عرضاً لمجموعة دراسات تناولت برامج الإصلاح الاقتصادي لعدد من الدول النامية التي تبنت هذه البرامج حديثاً .

واهتم الفصل الثاني بشرح الوضع الزراعي العربي ودوافع التكيف الاقتصادي ، وقد أشتمل على مبحثين تناول المبحث الأول دور الزراعة في الاقتصادات العربية ، فضلاً عن الزراعة العربية والسياسات المتبعة .

أما المبحث الثاني فقد أشتمل على تبيان مصادر التمويل لبرامج الإصلاح الاقتصادي وعرضاً للدول المختارة ومعايير اختيارها .

أما الفصل الثالث فقد تفرد بالتحليل الكمي لأثر برامج الإصلاح الاقتصادي للدول المختارة كل على حدة فضلاً عن النتائج والتوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة ، وتوصيف للنموذج الكمي .

## **ABSTRACT**

**Economic stabilization and structural adjustments are among the important programs adopted by economic policies in the developing and Arabic countries. These programs deal with the structural imbalances in economic sectors. In this study concentration is laid upon dealing with imbalance in agricultural sector in Yemen, Syria and Saudi Arabia. These countries are selected as a sample representing the Arabic countries in their intellectual and source differences. Similar structural variables with some differences in the economic model are also used where, according to the researcher view, these variables are mostly affecting the structural variable. De to the priority of dealing with these economic imbalances in agricultural sector in each of these countries there has been differences in the nature of dealing with these imbalances. Some countries look at these imbalances as problems deepening duality, and dealing with these imbalances have been a source of diversifying national economy income sources and a source for using manpower needed by the economic sectors. This is why machine has replaced manpower to provide the latter for other sectors and develop agricultural sector in order to effectively contribute in gross local production. Saudi Arabia is an example of the countries adopting this approach.**

**Some countries look at the agricultural sector as an important economic sector providing food and agricultural products in addition of being a source for providing foreign currency. Developing this sector s among the priorities of the reform programs in these countries while they keep on supporting the agricultural sector and liming prices of some agricultural products. Such countries usually adopt the socialist approach where financial and administrative reforms are the contents of these reforming programs away from the effect of international financing organizations while using the available sources to fund these programs. Syria is an example for this trend.**

**Some countries originally suffer from underdevelopment of the agricultural sector, though the private sector controls the agricultural sectors. The priorities of dealing with imbalances include the non-support of agricultural products, the reduction of local currency value and the encouragement of investments in this sector. Developing this sector and allowing for marker mechanism to fix the real price of agricultural products away from the sate intervention are also included. Yemen is an example of these countries.**

**This study has used two ways to identify type of imbalance in the agricultural sector. The first way depended on identifying type of change in agriculture contribution in the gross local production. The second was depended on identifying type of change in employment structure within the period in which the selected countries adopt programs of economic reforms.**

**Statistical analysis of type of change in structural variable has used agriculture contribution rate in gross local production and comparison between pre and post economic reform for the model of using similar variables for the two periods to**



identify the negative or positive changes in these variables after adopting reform programs. The study has showed that there were positive indicators in some variables after adopting economic reform and some of them remained unchanged. In Yemen, for example, there were positive results concerning currency price variable, gross local production per capita and the average of capital accumulation and agricultural imports during the economic reforms as they were ineffective or illogically related with the structural variable. Other variables in the proposed model were not significant.

Statistical analysis of type of change in employment structure after adopting economic reforms has showed that agricultural employment in Yemen is decreasing with time. There is good modification and results in the employment structure after economic reform.

As for Syria, where economy is strictly governed, this approach has some negative effects after adopting economic reform, especially for type of change in agriculture contribution rate in gross local production. This is clearly evident in the stability of currency price and the prices of some agricultural products that provide no positive role of this variable in increasing the structural variable. Positive results of adopting economic reform include the increase of developing agricultural sector and skills, in addition to the increase of gross local production per capita role in increasing structural variable during economic reform period.

Adopting economic reform in Syria has resulted in a big imbalance concerning type of change in employment structure. Agricultural employment in Syria keeps increasing after adopting economic reforms programs.

In Saudi Arabia there have been some positive results after adopting reform programs while no change has been noticed in type of change in agricultural product value (structural value). For example, currency prices were not flexible during the study period. The huge support of agricultural products in Saudi Arabia has negatively affected the role of agricultural prices, leading to the absence of structural variable role during the economic reform period. However, positive aspects of adopting reform programs include the change of standard number of food products prices and the standard number of agricultural production per capita from non-significant to significant variables positively related with the structural variable. Mechanical technology variable has also been significant and positively related with the structural variable during the study period.

As for type of change in employment structure after the economic reform, good changes has been achieved in Saudi Arabia. Developing the agricultural sector lead to a change in employment structure and this is represented by the continuous decrease of agricultural employment after adopting economic reforms programs.

Thus, this study consists of three chapters. Chapter One includes a historical review of economic stabilization programs and structural adjustments and the theoretical framework as general concepts introducing the applied framework.

**The chapter also includes a literature review. This chapter is divided into two sections, the first of which includes an explanation of economic modification and structural adjustment literature, general framework of economic and structural adjustment policies, the relation of economic reform with globalization and role of development in structural adjustments. Section two reviews some studies dealing with economic reform programs in some developing countries recently adopting these programs.**

**Chapter Two explains the Arabic agricultural situation and the motives of economic modification, and is divided into two sections. The first section deals with the role of agriculture in Arabic economies, Arabic agriculture and its policies. The second section states the funds of the economic reform programs resources and describes the quantitative model used to realize aims of the study.**

**Chapter Three deals with the quantitative analysis of economic reform programs effect for each of the selected countries and ends up with results and recommendations.**

## التوصيات

من خلال استعراض الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة توصي هذه الدراسة باتخاذ إجراءات شاملة لدول العينة يمكن تلخيصها بما يأتي :

- اعتماد برامج للإصلاح الاقتصادي فاعلة تتناول كل المتغيرات الاقتصادية وبما يحقق الهدف من هذه البرامج مع مراعاة الآثار السلبية التي تتركها هذه البرامج على الفئات محدودة الدخل لا سيما فيما يتعلق برفع الدعم عن السلع الاستهلاكية .
  - تنشيط وتطوير القطاع الزراعي بما يمكنه من المساهمة الفاعلة في الناتج المحلي الإجمالي ومواكبة التطورات الحاصلة في هذا القطاع سواء من حيث الكم أو النوع والذي يعد الطريق الوحيد لمنافسة مثيله من القطاعات في الدول المتقدمة .
  - تطوير وتدريب القوى العاملة الزراعية متزامنا مع إدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج وذلك لمعالجة الخلل في هيكل العمالة ونسب العلاقة التي تشير إلى أن القطاع الزراعي يحوز على نسبة عالية من العمالة لا تتناسب ومساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.
  - الاهتمام بالأسعار المزرعية وترك الحرية لآلية السوق في تحديد الثمن للمنتجات الزراعية.
  - تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي والاهتمام بإنتاج السلع الزراعية القابلة للتداول لتجاري وذلك لتوفير النقد الأجنبي اللازم لتنمية القطاع الزراعي حتى لا يمثل هذا القطاع عبئاً على غيره من القطاعات .
  - ويمكن أن توصي الدراسة بعدة نقاط على المستوى القطري تتناول جوانب القصور في المتغيرات التي تناولتها برامج الإصلاح الاقتصادي فمثلا توصي الدراسة باتخاذ الإجراءات التالية في اليمن :
  - العمل على تعديل الأسعار المزرعية وعلاقتها بالمتغير الهيكلي بحيث لا يؤدي ارتفاعها إلى الانصراف إلى زراعة شجرة القات وذلك برفع أسعار المحاصيل الزراعية بما ينافس أسعار هذه الشجرة والحد من زراعة القات ومحاربه بكل الوسائل .
  - توفير أساليب الزراعة الحديثة وتشجيع استثمار القطاع الخاص في هذا المجال لاسيما في توفير الآلات الزراعية .
  - تدريب وتطوير المزارع اليمني بما يؤهله التعامل مع أساليب الإنتاج الحديثة .
- أما التوصيات التي يمكن إن تقدم للنهوض بقطاع الزراعة ومعالجة الاختلالات في الزراعة السورية فيمكن تلخيصها بعدة نقاط هي :
- ترك أسعار الصرف لقوى السوق وعدم المبالغة في هذا المتغير وذلك حتى تستطيع المنتجات الزراعية السورية من المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية .
  - عدم التدخل في أسعار المنتجات الزراعية حتى تقدم الأسعار الحافز للمنتج بزيادة إنتاجه وتحسينه وتخفيض الدعم المقدم للقطاع الزراعي .
  - معالجة الاختلالات في هيكل العمالة الزراعية من خلال تقليص حجم العمالة بما يتناسب ومقدار مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.
- أما فيما يخص السعودية فإن التوصيات تتركز بالنقاط الآتية :
- العمل على إطلاق الحرية لقوى السوق في تحديد أسعار الصرف .
  - تخفيض الدعم وترك محفزات الأسعار تعمل ضمن آلية السوق بما يعكس قدرة السوق على تشجيع الإنتاج الزراعي .